الأمم المتحدة

A/70/256

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

دور المرأة في التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٨ بشأن دور المرأة في التنمية، يبرز هذا التقرير التدابير المتخذة على الصعيد الوطني (أ) لوضع إطار اقتصادي كلي يراعي الاعتبارات الجنسانية؛ (ب) وضمان توفير العمل اللائق للمرأة؛ (ج) وتشجيع مباشرة المرأة للأعمال الحرة؛ (د) وتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة؛ (هـ) وتقديم الدعم الفعال للاعتراف بما تقوم به المرأة من أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر، والحد منها وإعادة توزيعها. وترد في التقرير توصيات لتنظر فيها الجمعية العامة.

* A/70/150.

030915 020915 15-13002 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - في قرارها ٢٢٧/٦٨ بشأن دور المرأة في التنمية، اعترفت الجمعية العامة بالصلات القائمة بين المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر وبلوغ الغايات الإنمائية للألفية. وشددت الجمعية العامة أيضا على الحاجة إلى الربط بين السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل لجميع الناس، وخاصة النساء، الاستفادة من النمو الاقتصادي الشامل للجميع ومن التنمية، وأعربت عن بالغ القلق من الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية، وشددت على ضرورة الحفاظ على مستويات كافية من التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإضافة إلى ذلك، حثت الجمعية الدول الأعضاء والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على التعجيل ببذل الجهود من أجل توفير موارد كافية لزيادة إسماع صوت المرأة ومشاركتها بالكامل وعلى قدم المساواة في جميع هيئات صنع القرار على أعلى المستويات الحكومية وفي هياكل إدارة المنظمات الدولية. وهذا الالتزام يبني قدرات المرأة باعتبارها من عناصر التغيير ويمكنها من المشاركة مشاركة نشطة وفعالة في رسم السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الإنمائية والبيئية والمتعلقة بالقضاء على الفقر، وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٧/٦٨، بما في ذلك عن إدماج منظور جنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويشدد هذا التقرير بصفة خاصة على السياسات التي لها أثر محفز على التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ضوء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وبناء على المساهمات الواردة من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، يستعرض هذا التقرير التدابير التي اتخذتها الحكومات والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لمعالجة أطر الاقتصاد الكلي، وتوفير العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة وتوفير الحماية الاجتماعية، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[(١)]. ويخلص إلى توصيات يعرضها على الجمعية لكي تنظر فيها.

(١) وردت مساهمات من حكومات أذربيجان والأردن وإسبانيا وإيطاليا وبيرو وتوغو والجمهورية الدومينيكية وسنغافورة والسنغال وقطر وكمبوديا وكندا وكوبا وكولومبيا وليتوانيا ومصر والنرويج واليابان. وقدمت هيئات الأمم المتحدة التالية مدخلات: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – اعترف المجتمع الدولي منذ زمن طويل بضرورة احترام حقوق الإنسان، هذه الضرورة المتمثلة في إيجاد حل لمسألة التمكين الاقتصادي للمرأة. وتضع معاهدات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على عاتق الدول واجبات ملزمة قانونا لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

٤ – والمسؤولية الجماعية عن تحقيق المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة وتمكين المرأة تتطلب اهتماما وإجراءات محددة في مجال السياسة العامة. وجرى تسليط الضوء في هذا التقرير على السياسات التالية باعتبارها سياسات حيوية للتصدي لمسألة دور المرأة في التنمية: تهيئة بيئة تمكينية للتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال أطر الاقتصاد الكلي التي تراعي الفقراء والشؤون الجنسانية؛ وضمان وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية وفرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية الكافية؛ وتقدير قيمة أعمال الرعاية المجانية والحد منها وإعادة توزيعها. ولهذا فإن مراعاة هذه التدابير في استراتيجيات التنمية الوطنية باتت أمرا ملحا وحان وقته.

٥ – ولا يزال العالم بأسره يشعر بآثار الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة. وفي حين أن معظم البلدان المتضررة قد شهدت بعض التحسينات، لا يزال التعافي العالمي بطيئا، ولم تزل فرص العمل ونمو الأجور غير كافيين. وهذا ينطبق بصفة خاصة على معظم الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، حيث لا يزال نمو الأجور ضئيلا على الرغم من المكاسب الكبيرة في إنتاجية العمل[٢]. ووفقا لآخر توقعات صندوق النقد الدولي، لا يزال النمو العالمي ضعيفا ومن غير المرجح أن يسترد قدرا كافيا من عافيته خلال السنتين القادمتين[٣].

٦ – وفي حين أن وتيرة الانتعاش العالمي لا تزال منخفضة (٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٥) فإن الاقتصاد العالمي ليس من المتوقع أن يولد فرص عمل كافية للحد من معدل البطالة الإجمالي، الذي بلغ ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٤[٤]. وعند

(٢) International Labour Organization, *Global Wage Report 2014/2015: Wages and Income Inequality* (Geneva, 2015).

(٣) International Monetary Fund, *World Economic Outlook 2015: Uneven Growth-Short-and Long Term Factors* (Washington, D.C., 2015).

(٤) International Labour Organization, *World Employment Social Outlook: Trend 2015* (Geneva, 2015).

حساب عدد الباحثين الجدد عن العمل، تجد أن الاقتصاد العالمي سيحتاج إلى خلق ٢٨٠ مليون وظيفة – ٢٠٠ مليون منها في البلدان النامية وحدها – في السنوات الخمس القادمة للتعويض عن فقدان فرص العمل خلال الأزمة، ولاستيعاب الزيادة في قوة العمل الجديدة. ولا يزال النساء والشباب محرومين بوجه خاص، فمعدلات البطالة والعمالة الناقصة أعلى على نحو غير متناسب من معدلات الرجال في جميع أنحاء العالم[٥].

٧ - ويتطلب التصدي لمستويات البطالة المرتفعة والمتواصلة حاليا تنسيق التدابير السياساتية العالمية المتعلقة بالاقتصاد الكلي من أجل زيادة إنتاجية الاقتصادات وحفز النمو. وهذه السياسات ينبغي أيضا أن تضع المساواة بين الجنسين والحصول على عمل لائق في صدارة أهداف النمو الاقتصادي لكفالة النمو المستدام والشامل للجميع. وبالإضافة إلى خلق فرص العمل، ينبغي بذل جهود من أجل توليد فرص العمل اللائق للرجل والمرأة، لأن الاتجاهات الحالية تدل على أن العديد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل لن يكونوا قادرين على تأمين العمل الرسمي المأجور وسوف يقعون بدلا من ذلك في شرك الأعمال غير الرسمية أو غير المضمونة ذات الأجر المنخفض والمفتقرة إلى الحماية الاجتماعية الأساسية[٦]. وتبين الأدلة أن نظم الحماية الاجتماعية ضرورية لمساعدة الفقراء، ولا سيما النساء الفقيرات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع، على التكيف مع فقدان الوظائف المرتبط بالأزمات، ومع عدم توفر فرص العمل خلال فترة التعافي الطويلة والبطيئة[٧].

٨ - ويزيد التدهور البيئي وتغير المناخ من تفاقم الأزمة الاقتصادية الراهنة ولا يزالان يمثلان تحديين هائلين بالنسبة للعالم ككل. كما لا يزال لتحات التربة وإزالة الأحراج والتصحر تأثير شديد على الزراعة، وهي تزيد من ضعف الأسر المعيشية الريفية الفقيرة (انظر A/69/156). وفي هذا السياق، من الضروري التأكد من شمول الفئات الأكثر ضعفا بالتخطيط للتنمية المستدامة والمساعدة وصون ما تحقق من مكاسب في مجال القدرة على التكيف. فبناء القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية أو الاجتماعية يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الوصول الآمن إلى الأرض والموارد الإنتاجية، والتمويل، والتعليم، والعمل اللائق وفرص تنظيم المشاريع، فضلا عن القدرة على تجميع وبناء الأصول[٨].

---

(٥) International Labour Organization, *World Employment Social Outlook* (Geneva, 2015).

(٦) International Labour Organization, *Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery* (Geneva, 2015).

(٧) International Labour Organization, *World of Work Report 2014: Developing with Jobs* (Geneva, 2014).

(٨) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, *Shocks, Assets and Social Protection: A Gendered Analysis of Ecuador, Ghana, and Karnataka, India* (New York, 2015).

٩ - ويمكن أيضا لتوفير الحماية الاجتماعية والسياسات التي تشجع التوفيق بين مسؤوليات الأسرة والعمل أن يسهم في التعافي الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. ولكن من أجل أن تحصل النساء والفتيات على حقوقهن ولكي يدفعن عجلة النمو الاقتصادي الشامل للجميع من خلال مشاركتهن الكاملة وعلى قدم المساواة في الاقتصاد، فمن الأهمية بمكان الاعتراف بعبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على المرأة في جميع البلدان مع الاعتراف بالحق في توفير الرعاية والحصول عليها. بيد أن الأهم من ذلك هو أن التوزيع غير المنصف للعمل غير المدفوع الأجر، وما يتسم به من حدة وعدم تقدير من شأنهما المس بكرامة مقدِّمات الرعاية وإعاقة تمتعهن بالعديد من حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الرجال، كما يقوض التقدم المحرز صوب تحقيق المساواة بين الجنسين، ويعمق من ضعفهن غير المتناسب إزاء الوقوع في الفقر خلال حياتهن.

ثالثا - إطار الاقتصاد الكلي

١٠ - تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة) المعنون تقدم المرأة في العالم خلال فترة ٢٠١٥-٢٠١٦ كشف بشكل شامل سبب أهمية سياسة الاقتصاد الكلي بالنسبة للمساواة بين الجنسين، ووجه نداء لجعل تصميم وتنفيذ سياسة الاقتصاد الكلي مراعية للمنظور الجنساني[٩]. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي معالجة ثلاثة عوائق رئيسية أغفلها نموذج الاقتصاد الكلي الحالي، وهي: (أ) التحيز الجنساني في تحليل الاقتصاد الكلي والأهداف الضيقة المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي؛ (ب) وعدم كفاية التركيز على إيجاد فرص العمل في سياسات الاقتصاد الكلي؛ (ج) وانتشار خيارات سياسات الاقتصاد الكلي التقييدية، الأمر الذي يحد من الخيارات المالية للبلدان والأموال اللازمة لدعم مبادرات المساواة بين الجنسين.

١١ - وإن إدماج المنظور الجنساني في سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن يكون جزءا من الجهود المبذولة لحفز التعافي، والحفاظ على نمو فرص العمل وضمان استفادة المرأة من التنمية والإسهام في تحقيقها، ولا سيما في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وإن الفهم الأعمق لما للسياسات النقدية والمالية التقييدية والتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي لغرض إدارة الديون العامة من تأثير على المرأة قد يكشف الخيارات السياساتية التي تسهم أكبر

(٩) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, *Progress of the World's Women 2015-2016: Transforming Economies, Realizing Rights* (New York, 2015).

مساهمة في القضاء على الفقر، وإنهاء الإقصاء الاجتماعي للمرأة والحد من الأوجه المتعددة لعدم المساواة التي تمس حقوق المرأة ودورها.

١٢ - وتؤكد الدراسات الحديثة عن آثار السياسات المالية التقييدية على التأثير الأكبر من المتوقع لسياسات التقشف على النمو في بلدان مختلفة. وتؤيد الرأي القائل بأن جهود التعافي يمكن أن تستفيد من السياسات العامة الاستباقية والطموحة القائمة على المساواة بين الجنسين والتنمية البشرية فضلا عن النمو. فالتخفيضات في الإنفاق العام تؤثر في المقام الأول على النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من أفراد المجتمع المهمشين، وهذا قد يعوق النمو وعملية إعادة الهيكلة اللتين يمكن أن يحققهما المزيد من المساواة بين الجنسين. بل إن مراجعة حديثة لبيانات صندوق النقد الدولي عن النفقات العامة وتدابير التكيف، منذ عام ٢٠١٣، تبين أن ٩٤ من أصل ١٨١ بلدا خفض الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن ١٣١ من أصل ١٨١ بلدا على الأقل من المتوقع أن تقوم بخفض الإنفاق العام كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى نهاية عام ٢٠١٦ على الأقل وأن يؤثر على ٦,٣ بلايين شخص، أو ٩٠ في المائة من سكان العالم بحلول نهاية عام ٢٠١٥[١٠]، وفي حين أن تقليص الخدمات العامة لم يتم تحليله تحليلا وافيا في البلدان النامية، تبين الأدلة أن الفشل في توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية يمكن أن يؤثر بشكل غير متناسب على قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في التنمية. كما أن التنبؤات المتوسطة الأجل على الصعيد العالمي تشير أيضا إلى تشديد السياسة النقدية على نطاق العالم، الأمر الذي يمكن أن يكون له أثر غير متناسب على المرأة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينطبق ذلك بشكل خاص على النساء المشتغلات في الأعمال الحرة اللائي يواجهن، حتى في أفضل الحالات، عقبات كبيرة أمام الحصول على الائتمانات وغيرها من الخدمات المالية[١١].

١٣ - وانعدام المساواة بين الجنسين يعرقل تحقيق الرفاه للمرأة لأنه يتحول إلى عدم مساواة بينهما في القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهذا الفرق في القوة يعرقل المساواة في فرص الإفادة من التعليم والرعاية الصحية وغيرهما من الموارد الإنتاجية كما يحبط قدرة المرأة على الاختيار ويكتم صوتها. وعلاوة على ذلك، فإن افتقار المرأة نسبيا للفرص الاقتصادية في

(١٠) Matthew Cummins and Isabel Ortiz, "The Age of Austerity: A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in 181 Countries", Initiative for Policy Dialogue and the South Centre working paper (March 2013).

(١١) The Global Entrepreneurship Monitor, 2014 *Report on Women and Entrepreneurship* (Babson College and London Business School, 2014).

البلدان النامية والمتقدمة يعوق النمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة قد يسهمان في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة استقرار الاقتصاد الكلي.

١٤ - ويؤدي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات التنمية الوطنية والتخطيط إلى تحديد طريقة استخدام سياسة الاقتصاد الكلي لزيادة الاستثمار في القطاعات التي تتركز فيها النساء، وتوسيع نطاق تمويل المشاريع التجارية للمرأة ولمن يعملن لحسابهن الخاص، وتحسين شروط وظروف عمل النساء، ولا سيما النساء الأشد فقرا والأكثر تهميشا.

١٥ - وفي سياق المناقشات الجارية حول الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، هناك من يدعو إلى التحول إلى اقتصاد أخضر بهدف إنهاء الفقر المدقع، وتحسين رفاه الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية مع الحد من الاعتماد على الكربون وتدهور النظم الإيكولوجية. غير أن معظم المكاسب التي حققتها العمالة من جراء التحول إلى اقتصاد أخضر لن تفيد المرأة بصفة تلقائية بسبب التمييز القائم على أساس نوع الجنس في أسواق العمل. والعديد من المجالات التي تستهدفها العمالة الخضراء، ولا سيما قطاعات الطاقة والبناء والصناعات الأساسية، قطاعات يهيمن عليها الرجال، وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى زيادة التمييز في القطاعات. ويتطلب توسيع نطاق فرص عمل المرأة في اقتصاد أخضر التركيز على تنمية مهارات المرأة وتعليمها فضلا عن ضمان المساواة في الأجر والقضاء على التمييز والفصل بين الجنسين في أسواق العمل.

١٦ - وتسلم المناقشات الجارية بشأن تمويل التنمية بأن توسيع الحيز المالي يجب أن يكون جزءا من الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة المقترحة. وفي حين يعترف الآن على نطاق واسع بالمساواة بين الجنسين بوصفها عنصرا أساسيا في التنمية البشرية، فإن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان أن تعترف جميع جوانب تمويل التنمية، سواء كانت محلية أو دولية، اعترافا تاما بالمساهمة الاقتصادية للمرأة ودعم أمنها وحقوقها الاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تشمل السياسات البديلة سبلا كفيلة بتعزيز خلق فرص العمل والنمو الإنتاجي، والحد من التفاوت غير العادل في الدخل والأصول، والتخفيف من جوانب الضعف المرتبط بإجراء تغييرات عميقة في الاقتصاد العالمي، وتوفير الحماية من المخاطر البيئية والاجتماعية، وتعزيز الميزنة المراعية للمنظور الجنساني واستكشاف مصادر مبتكرة للتمويل. ويمكن تيسير تمويل التنمية من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الفعالية في جمع الضرائب. ويمكن زيادة الحيز المالي من خلال اتخاذ تدابير إضافية تهدف إلى زيادة الموارد المتاحة من أجل الاستثمار في التنمية، مثل الحد من تجنب دفع

الضرائب والتهرب من دفعها وتحسين وتبسيط تسجيل دافعي الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي. علاوة على ذلك، وفق ما تؤكده خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية:

> سنعمل على تحسين عدالة نظمنا الضريبية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها، بوسائل منها توسيع الوعاء الضريبي ومواصلة الجهود الرامية إلى إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وفقا للظروف القطرية.
>
> ويتمتع هذا النهج بإمكانية كبيرة بأن ينفع النساء المشتغلات في الأعمال الحرة والعاملات لحسابهن الخاص، لا سيما عندما يُستخدم هذا الحيز المالي الأوسع نطاقا في تمويل الحماية الاجتماعية وزيادة فرص الحصول على العمل اللائق.

رابعاً - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم الذي قدمته وكالات الأمم المتحدة لتشجيع اعتماد إطار اقتصاد كلي مراع للمرأة

١٧ - اتخذت الدول الأعضاء مجموعة من الإجراءات المرتبطة بإنشاء أطر اقتصادية كلية مراعية للمنظور الجنساني عن طريق إدماج التحليل الجنساني في السياسات والبرامج المتصلة باستقرار الاقتصاد الكلي، والتنمية القطاعية، والميزنة، والضرائب والاستثمارات، وجمع البيانات لرصد وتقييم أثر السياسة العامة. فعلى سبيل المثال، عممت السنغال مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الخطة الوطنية لتحقق مركز الاقتصاد الناشئ بحلول عام ٢٠٣٥، واعتمدت استراتيجية وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وفي كمبوديا، تشجع استراتيجيات النمو دور المرأة في الاقتصاد من خلال أفرقة عمل مكلفة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل وزارة. وتتضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية في توغو أحكاما لكفالة إشراك المرأة والتركيز عليها في التخطيط للتنمية ووضع ميزانيتها. وتعتمد إسبانيا والنرويج وبيرو وكندا وغيرها سياسات قطاعية في مجال تعميم المنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، منذ عام ١٩٩٥، تجري كندا تحليلا قائما على نوع الجنس من أجل تقييم الأثر الجنساني المحتمل لجميع القوانين والسياسات والبرامج في المستقبل. واعتمدت كندا في الآونة الأخيرة مصطلح ”التحليل القائم على نوع الجنس +“ إضافة إلى تسليط الضوء على أنها تراعي بعض جوانب التنوع مثل السن، والمكان والدخل، والعرق، والإعاقة، والدين في التحليل القائم على نوع الجنس.

١٨ - وفي مصر، تعمل وزارة المالية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بغية تحديد بنود الميزانية التي يمكن أن تعالج قضايا المساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى ذلك، تُعطى المرأة الآن إعفاءات من الضريبة كانت في السابق حكرا على الرجل. وتضيف النرويج مرفقات للميزانية المالية عن المساواة بين الجنسين. وفي إسبانيا، يشترط القانون إجراء تحليل لتأثير نوع الجنس. وتعتمد وزارة المالية والاقتصاد في بيرو الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وقد ركزت على قضايا عدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر على الرجل والمرأة طوال حياتهما، فضلا عن القضاء على الفقر وعلى العنف ضد المرأة. وتمكين المرأة مسألة شاملة ذات أولوية بالنسبة للتعاون الإنمائي لإيطاليا، الذي يركز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرقي أوروبا. وتدعم إيطاليا تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الأمن الغذائي، والبيئة، والتدريب المهني، والحصول على العمل وتنظيم الأعمال الحرة. وفي اليابان، يعترف الميثاق الجديد للتعاون الإنمائي بأهمية مشاركة المرأة في كل مرحلة من مراحل التنمية وضمان المساواة بين الجنسين في النتائج الإنمائية.

١٩ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي حكومة كوت ديفوار في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في وضع مشروع خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين، استنادا إلى مشاورات إقليمية مع الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك أنصار المساواة بين الجنسين. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا المكتب الإحصائي الوطني في السودان على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إدماجا تاما في استبيان الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية. وستساعد نتائج الدراسة على كفالة أن تراعي مبادرات سياسات الاقتصاد الكلي وورقة استراتيجية الحد من الفقر المقبلة لفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ المنظور الجنساني. وواصلت مبادرة الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، التي تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشعبة الإحصاءات وشركاء آخرون، جمع مؤشرات جنسانية في مجالات الصحة والتعليم والعمالة. ودعم إنتاج مؤشرات جنسانية قابلة للمقارنة عن الصحة والتعليم والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة وملكية الأصول؛ وتيسير تعميم مراعاة الإحصاءات الجنسانية في النظم الإحصائية الوطنية.

٢٠ - ويؤكد الإطار الاستراتيجي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة على نوع الجنس، باعتباره مسألة ذات أولوية شاملة عبر خمسة أهداف استراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وكانت النساء الريفيات يشكلن مجموعة مستهدفة هامة، وحدد السياسات وبرامج العمل الرامية إلى تحسين حالتهن. وإسهاما منها في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فإن أنشطة الفاو المتعلقة بنوع الجنس تدعم الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي والأطر القانونية وآليات التنسيق وشبكات المعلومات من أجل

الزراعة والأمن الغذائي. ويجري ذلك من خلال توليد المعارف، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والدعوة، وتنمية قدرات المؤسسات المعنية بالأمر وتيسير الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين والعمليات.

خامسا - العمل اللائق

٢١ - إن الأزمة المالية العالمية المستمرة لها بعد جنساني واضح. فعلى الصعيد العالمي، بلغت معدلات البطالة بين النساء ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، في مقابل ٥,٧ في المائة للرجال. وفي الواقع، في عام ٢٠١٤، بلغت معدلات البطالة في أوساط النساء نسبة أعلى من نسبة نظرائهن الرجال في جميع المناطق باستثناء شرق آسيا وفي وسط وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وتأثر الشبان والشابات بوجه خاص، إذ بلغ معدل بطالة الشباب على الصعيد العالمي ما يقدر بنحو ١٣ في المائة في عام ٢٠١٤ (مقارنة بنسبة ١٢,٦ في المائة في ٢٠١٣)، وهذا يعادل ٧٣,٦ مليون شاب عاطل عن العمل، أي بزيادة قدرها ٤,١ ملايين نسمة منذ عام ٢٠٠٧[١٢] وعلى الصعيد الإقليمي، في عام ٢٠١٣، كان وجود شابات عاطلات عن العمل أكثر احتمالا من وجود شباب عاطلين عن العمل، وكانت الفجوة بين الجنسين في معدلات البطالة بين الشباب تتراوح بين نحو ٢ في المائة في ٢٨ بلدا من بلدان الاتحاد الأوروبي، ووسط وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٥,٤ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونسبة مئوية مذهلة تبلغ ١٨ في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١٣].

٢٢ - ويجب أيضا أن تتركز الجهود الرامية إلى مكافحة البطالة المزمنة والعمالة الناقصة على نوعية العمل، من أجل تحقيق العمل المنتج واللائق للمرأة. وتوضح أدلة حديثة أن قرابة نصف العاملات في العالم لا يزلن يعملن في عمالة هشّة، رهيناتِ وظائف غير مضمونة وغالبا ما تكون خارج نطاق تشريعات العمل[١٤]. ففي عام ٢٠١٣، فاقت نسبة النساء العاملات في عمالة هشة (٤٩,١ في المائة) النسبة المقابلة للرجال (٤٦,٩ في المائة). وكانت النساء أكثر عرضة من الرجال بكثير للعمل في عمالة هشة في شمال أفريقيا (٥٤,٧ في المائة

(١٢) International Labour Organization, World of Work Report 2014: Developing with Jobs (Geneva, 2014).

(١٣) International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market (Geneva, 2014).

(١٤) International Labour Organization, *Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery* (Geneva, 2014). ويشمل مفهوم "العمالة الهشة" العاملين لحسابهم الخاص والمساهمين في العمل الأسري، وهما فئتان من فئات العمالة تتسمان بارتفاع معدلات الفقر والحماية الاجتماعية المحدودة.

مقابل ٣٠,٢ في المائة)، وفي الشرق الأوسط (٣٣,٢ في المائة مقابل ٢٣,٧ في المائة)، وجنوب آسيا (٨٠,٩ في المائة مقابل ٧٤,٤ في المائة)، وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (٦٣,١ في المائة مقابل ٥٦ في المائة)، وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (قرابة ٨٥,٥ في المائة مقابل ٧٠,٥ في المائة)، التي تبلغ فيها العمالة الهشة أعلى نسبة من بين جميع المناطق، ومقدارها ٧٧,٤ في المائة من إجمالي العمالة. وهذا يدلّ على أن معظم ما تحقق من مكاسب في الوظائف نتيجة تعافي الاقتصاد قد كان وظائف زهيدة الأجر من دون استحقاقات، ويسلط الضوء على كيف أن عدم إنفاذ معايير العمل الأساسية يدفع إلى احتدام ''سباق نحو القاع''، مما يؤدي، في نهاية المطاف، إلى تفاقم حالات الفقر والإقصاء في أوساط النساء.

٢٣ - ويُقصد بالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة الترويج للنمو الاقتصادي والشامل والمتواصل، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع. ويشكّل الجهد الجماعي الذي تقوم به المنظمات النسائية ونقابات العمال جزءا لا يتجزأ من جهود توفير العمل اللائق، ويسهم في تحقيق ذلك. وسيتيح دعم الجهد الجماعي والحقوق الأساسية في العمل للجماعات المنظَّمة الدفاع عن حق المرأة في العمل اللائق. ويمكن أن تؤديَ المفاوضة الجماعية دورا بالغ الأهمية في توسيع نطاق فرص العمل اللائق للمرأة عن طريق ضمان مراعاة شواغلها خلال المفاوضات معها بشأن عقود العمل. وهذه الشواغل تشمل الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي، وساعات العمل المرنة، والأنظمة التقاعدية، والإجازة الوالدية المدفوعة الأجر للرجال والنساء على حد سواء، وتوفير خدمات رعاية الأطفال في موقع العمل في المؤسسات المتوسطة والكبيرة، أو الإعانات المقدمة لخدمات رعاية الأطفال، والرعاية الصحية الميسورة[١٥]. ويمكن أن تكون النقابات شركاء رئيسيين في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢٤ - ويمكن لبرامج العمالة، والخدمات المحسَّنة للوساطة في سوق العمل أن تزيد من فرص حصول المرأة على عمل لائق. فعلى سبيل المثال، تمثّل برامج العمل العامة سبلا ناجعة كفيلة بالتصدي، في الوقت ذاته، للبطالة المزمنة الطويلة الأجل، وكفالة استيفاء الأحكام والشروط اللازمة للعمل اللائق. وتؤدي سياسات سوق العمل الفعالة أيضا دورا حاسما في المساعدة على توسيع فرص العمل اللائق للمرأة. وفي حين يتوزع الرجال توزيعا أكثر تساويا في مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مقترناً بالمعايير

(١٥) Janine Berg, ed., *Labour Markets, Institutions and Inequality: Building Just Societies in the 21st Century* (International Labour Office/Edward Elgar, 2015).

الثقافية والتوقعات المتعلقة بالأدوار الاقتصادية للمرأة، قد جعل النساء يتجمعن في عدد قليل جدا من القطاعات الاقتصادية. وهذه القيود، إضافة إلى انعدام فرص الحصول على الموارد الإنتاجية، تقلل احتمالات دخول النساء إلى القطاعات الاقتصادية غير التقليدية، التي يؤدي الكثير منها إلى التوسع من خلال زيادة الاستثمار في قدرات إنتاجية، أو في فرص تجارية جديدة. ونتيجة لذلك، فإن سياسات تنشيط أسواق العمل والتدريب المهني وتوفير العمل اللائق، ينبغي أن تصمَّم بحيث تراعي مسؤوليات الرعاية التي تضطلع بها المرأة بما لا يقاس مع الرجل، وأن تقدِّمَ خدمات لتخفيف أعباء الرعاية وتمكين المرأة من المشاركة بفعالية وسهولة في هذه البرامج.

سادسا - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم المقدَّم من جانب وكالات الأمم المتحدة لمعالجة مسألة عمل المرأة اللائق

٢٥ - اعتمدت الدول الأعضاء عددا من الاستراتيجيات لوضع تشريعات وسياسات لسوق العمل مراعية للمنظور الجنساني من أجل كفالة المساواة في الوصول إلى العمالة الكاملة والمنتِجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وتتضمن تلك الاستراتيجيات زيادة تطوير المهارات من خلال توفير التدريب المهني للنساء الساعيات إلى العمل (أذربيجان ومصر)؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات التوظيف الوطنية (الأردن وكمبوديا)؛ وسن قوانين تحظر التحرش (الأردن وسنغافورة)؛ وحظر التمييز على أساس الآراء السياسية أو العضوية في نقابات العمال، أو السن، أو وضع العمالة بدوام نصفي أو العمالة المؤقتة (النرويج).

٢٦ - ومن أجل إعمال حقوق المرأة المنصوص عليها في قوانين العمل الوطنية واتفاقيات منظمة العمل الدولية، أنشأ بعض البلدان، مثل مصر، وحدات للمساواة ونظما للتدقيق وللشكاوى ضمن نطاق وزاراته، بغرض التصدي للتمييز وإذكاء الوعي. وسنّت كوبا مؤخرا قانون عمل جديدا يتضمن فصلا مخصصا لحماية حقوق العاملات. أما كولومبيا، فإضافة إلى تنفيذ برامج تيسر فرص حصول المرأة على عمل لائق، فتعتمد سياسات العمل الإيجابي وآليات ترمي إلى منع ومعالجة تعنيف المرأة في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، فإن إيطاليا والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا صدّقت على اتفاقية العمال المنزليين، عام ٢٠١١ (رقم ١٨٩). وأدخل الأردن تعديلات على قانون العمل الخاص به في عام ٢٠١٣ للامتثال لمعايير العمل الدولية المتعلقة بالعمل المنزلي، خفض بموجبها ساعات الدوام الرسمي إلى ٨ ساعات في اليوم، وأعطى العامل ١٤ يوما إجازة سنوية ويوم واحد في الأسبوع للراحة.

٢٧ - ويضع الأردن توفير العمل اللائق في صلب استراتيجية العمل الوطنية. فقد حظيَ وصول المرأة إلى العمالة وتوفير العمل اللائق لها باهتمام خاص، واتخذت تدابير واسعة النطاق لزيادة عمالة المرأة، والحد من الفجوات بين الجنسين في مكان العمل، وزيادة تغطية الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وضمان حقوق المرأة في العمل. ولدى كمبوديا برنامج وطني للعمل اللائق وبيانات على مستوى المصنع بشأن الامتثال لمعايير وقواعد العمل. واتخذت الحكومات تدابير ترمي إلى تمكين فئات النساء المهمشات تاريخيا من الوصول إلى سوق العمل. فعلى سبيل المثال، لدى كندا برامج وصناديق مخصصة للنساء من الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة. وفي إسبانيا، تهدف خطة الإدماج الاجتماعي إدماجَ المهاجرات اجتماعيا واقتصاديا، وتساعد برامج أخرى النساء ضحايا العنف على دخول سوق العمل. وتمنح سنغافورة إعفاءات مالية لأرباب العمل إذا ما وظفوا عمالا كبار السن. وأقامت أذربيجان معرضا لفرص العمالة من أجل مساعدة المرأة الريفية على التعيين في وظائف. ورغم أن مشاركة المرأة في قطر كانت تقتصر على قطاعات مثل التعليم والصحة، فإن أعدادا متزايدة من النساء يدخلن ميادين كانت فيما مضى حكرا على الرجال.

سابعا - مباشرة المرأة للأعمال الحرة

٢٨ - أكّدت الجمعية العامة، في قرارها المتعلق بدور المرأة في التنمية (القرار ٦٨/٢٢٧)، أهمية وضع استراتيجيات وطنية لتشجيع الأنشطة المستدامة والمنتِجة في مجال مباشرة الأعمال الحرة، وذلك عن طريق تهيئة مناخ يفضي إلى زيادة عدد النساء اللائي يمارسن الأعمال الحرة وزيادة حجم أعمالهن التجارية، وكفالة استفادتهن على قدم المساواة من الأدوات المالية، وتوفير التدريب والخدمات الاستشارية لهن في مجالات الأعمال التجارية والإدارة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتيسير التواصل وتبادل المعلومات، وزيادة مشاركتهن في المجالس الاستشارية وغيرها من المنتديات لتمكينهن من المساهمة في صياغة واستعراض السياسات والبرامج التي تضعها المؤسسات المالية. ووفقا لما ورد في تقرير الرصد العالمي للأعمال الحرة المتعلق بالمرأة ومباشرة الأعمال الحرة، وبغض النظر عن البلد، كانت احتمالات مشاركة الرجل في نشاط تنظيم المشاريع أكبر من احتمالات النساء. ويعطي تحليل السلوك في مجال تنظيم المشاريع في جميع أنحاء العالم صورة واضحة عن وجود فجوة بين الجنسين في أنشطة إنشاء المشاريع وملكيتها. وتُبيّن الفجوة بين الجنسين في مجال مشاريع الأعمال الحرة أبعادا وخصائص متباينة في ملكية الأعمال التجارية الجديدة والقائمة على السواء في جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى الدخل أو نوع النشاط. وتقتضي معالجة هذه القيود الاتساق والترابط في ما بين تدابير السياسات العامة على المدى الطويل من أجل

زيادة فرص حصول المرأة على التدريب على مهارات مباشرة الأعمال الحرة وبناء الأطر المؤسسية وتقديم خدمات الدعم – تتراوح بين الحصول على التمويل وبين توفير خدمات رعاية الأطفال والمسنين – التي تساعد المرأة على توسيع أعمالها.

٢٩ - وعلى الرغم من أهمية توسيع نطاق إمكانية حصول النساء على الائتمانات والمهارات في مجال تنظيم المشاريع، فإن ذلك لا يتناول سوى القيود المتعلقة بجانب العرض. وهذه السياسات يجب أن تكملها سياساتٌ تعالج القيود المتعلقة بجانب الطلب، والتي تمنع العديد من الأعمال التجارية الصغيرة التي تملكها نساءٌ من الوصول إلى الأسواق، والارتقاء في سلاسل الإمداد. ومن وسائل زيادة الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها النساء مبادراتُ المشتريات الحكومية ومبادرات القطاع الخاص. ويمكن لكل من القطاعين العام والخاص زيادة التزاماته بتخصيص حصة من جميع العقود لمشاريع تجارية صغيرة تملكها النساء. وهذه المبادرات تُنَفَّذ فعلا في عدد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولكن لا تزال هناك مصاعب قائمة في الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها النساء.

٣٠ - ويمكن أن يوفّر التوجيه إرشاداتٍ في مجال الأعمال التجارية ودعما معنويا للنساء المشتغلات في الأعمال الحرة، ويمكن أن يؤدي دورا حاسما في تشجيع المزيد من النساء على البحث عن فرص لمباشرة الأعمال الحرة. ويبين تقرير ظهر مؤخرا أن الفعالية التنظيمية للشركات الكبيرة تستفيد فائدة كبيرة من زيادة الفرص القيادية للمرأة، وأن الشركات التي فيها ثلاث نساء أو أكثر في مناصب إدارية عليا تحقق درجات أعلى في جميع أبعاد الفعالية التنظيمية[١٦]. بيد أن مسحا عالميا أُجريَ مؤخرا للشركات خلص إلى أن نسبة الشركات التي تشغل نساءٌ فيها منصب مدير رفيع المستوى لا تتجاوز ١٧,٣ في المائة، مع وجود تفاوتات في ما بين المناطق، بما في ذلك شرق آسيا والمحيط الهادئ (٢٩,٣ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢١,١ في المائة)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (١٨,٧ في المائة)، وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (١٥,٢ في المائة)، وجنوب آسيا (٨,٤ في المائة)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٥,١ في المائة)[١٧]. وأخيرا، فإن كفالة حصول النساء المشتغلات في الأعمال الحرة والعاملات لحسابهن الخاص على

(١٦) McKinsey & Company, *Women Matter 2014: GCC Women in Leadership — from the first to the norm* (2014). متاح على الرابط الشبكي التالي: www.mckinsey.com/features/women_matter.

(١٧) The World Bank Group, *Enterprise Surveys* (2014).

الحماية الاجتماعية، وتيسير الانتقال من القطاع غير النظامي إلى القطاع الرسمي، هو أمر بالغ الأهمية لكفالة أن يصبح العمل الحر والعمل لحساب الذات عملا لائقا أيضا[١٨].

ثامنا - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم المقدَّم من جانب وكالات الأمم المتحدة لتشجيع روح مباشرة الأعمال الحرة لدى المرأة.

٣١ - تقر الحكومات بأهمية مباشرة المرأة للأعمال الحرة من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة، وتخفيف حدة الفقر والتنمية الاقتصادية، ووضع بعضها استراتيجيات وطنية تعزز مباشرة الأعمال الحرة وتزيد من عدد النساء المشتغلات في الأعمال الحرة وحجم أعمالهن. ويوجد لدى الأردن إطار خاص بسياسات التمويل البالغ الصغر يوجه مجموعة من الخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال غير المالية، ودعم حاضنات الأعمال التجارية، وبناء القدرات والتدريب للنساء المشتغلات في الأعمال الحرة. وقامت كندا بإنشاء منصة إلكترونية، ومنتدى وطني وتوفير التمويل لمشاريع تجارية تملكها نساء. وتهدف النرويج إلى تعزيز موقف المرأة في سلاسل القيمة الصناعية، وتيسير تنمية المهارات، والتواصل، وتوفير التوجيه وإمكانية الوصول إلى الأسواق للنساء المشتغلات في الأعمال الحرة. ووضعت كوبا برنامجا وطنيا يدعم العمل الحر، ويساعد في الحد من العوائق التي تحول دون التوسع في المشاريع التجارية التي تقوم بها النساء. وتدعم قطر رابطة لسيدات الأعمال قامت بوضع استراتيجيات جديدة من أجل تعزيز دورها على الصعيد المحلي وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. وأقامت أذربيجان وكمبوديا ومصر مراكز لتطوير الأعمال التجارية في المناطق الريفية توفر التدريب على المهارات وتدعم المشاريع الصغيرة. وبالمثل، توجد لدى توغو برامج لتشجيع النساء على تنظيم المشاريع، ولا سيما في المناطق الريفية. وتقدم سنغافورة منحا للتدريب على مباشرة الأعمال الحرة على الصعيد المهني وتوفير التمويل للمشاريع الناشئة. وتركز السنغال على النساء المشتغلات في المشاريع الحرة تحديدا من خلال تحسين التسهيلات الائتمانية، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وبناء مهارات تنظيم المشاريع ومحو الأمية المالية من أجل المساعدة في النهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويوفر برنامج دعم سيدات الأعمال في إسبانيا معلومات تتعلق بفرص العمل الحر المتاحة للمرأة سواء عبر التواصل الشخصي أو على شبكة الإنترنت.

(١٨) International Labour Organization, *Transitioning from the informal to the formal economy*, International Labour Conference, one-hundred and third session, Report V (1) (Geneva, International Labour Office, 2014).

٣٢ - وتقدم الجمهورية الدومينيكية قروضا للنساء ذوات الدخل المنخفض، بغض النظر عن حالتهن الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق مصارف منشأة خصيصا للنساء المشتغلات في الأعمال الحرة. وتخطط بيرو لإجراء دراسات عن تحسين فرص حصول المرأة على الائتمان كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة. وتعزز الحكومات أيضا مباشرة المرأة للأعمال الحرة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتقوم كمبوديا باستكشاف فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين ما تقدمه من خدمات لتطوير الأعمال في مراكز النهوض بالمرأة. وتقدم إسبانيا حوافز للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. وعقدت اليابان وليتوانيا مؤتمرات دولية لمناقشة التمكين الاقتصادي للمرأة ومباشرة النساء للأعمال الحرة. وقامت البلدان أيضا باتخاذ تدابير لزيادة عدد النساء في المناصب الإدارية ومجالس إدارة الشركات. وحددت كندا هدفا يتمثل في بلوغ تمثيل المرأة نسبة الـ ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٩، ونفذت إسبانيا مبادرات ترمي إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة في مجالس الإدارة والاعتراف بالشركات التي تحقق إنجازات في مجال المساواة بين الجنسين.

٣٣ - ويركز عدد من البلدان على مباشرة المرأة للأعمال الحرة فيما تقدمه من مساعدة إنمائية، بما في ذلك إسبانيا، وإيطاليا، وكندا، وليتوانيا، والنرويج.

٣٤ - ومن الجدير بالملاحظة، مع ذلك، أن البيانات المتاحة بشأن مباشرة المرأة للأعمال الحرة محدودة، نظرا لقلة عدد الدول الأعضاء التي تقدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس على الصعيد الوطني بشأن مباشرة الأعمال الحرة. ولسد هذه الثغرة، أجرت أذربيجان دراسة استقصائية عن المشتغلات في الأعمال الحرة في المناطق الريفية لتقييم حجم الأراضي والثروة الحيوانية والمعدات التي تملكها المزارعات. وتوجد على شبكة الإنترنت بيانات مستمدة من القوائم الوطنية الكمبودية بشأن مؤسسات الأعمال والتعدادات الاقتصادية والزراعية الوطنية، ويمكن أن تساعد في قياس مدى مباشرة المرأة للأعمال الحرة.

٣٥ - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومات، والمنظمات النسائية، والقطاع الخاص في إثيوبيا، وأوروغواي، وأوغندا، وبوليفيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، وزمبابوي، وسيراليون، والعراق، وغواتيمالا، وكمبوديا، وموزامبيق، والنيجر، وتقدم المساعدة التقنية والتدريب لتعزيز مهارات المرأة في مجال تنظيم المشاريع. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا على زيادة فرص التمويل المتاحة للأعمال التجارية الصغيرة التي تمتلكها نساء في بوليفيا، والمغرب، وصربيا، وتيسير سبل الوصول إلى الأسواق في إثيوبيا، وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات عن المشتريات العامة في كينيا. وتعمل منظمة

الأغذية والزراعة على توليد المعارف ووضع مبادئ توجيهية لدعم الدول الأعضاء في كفالة استفادة النساء وصغار المنتجين من الاستثمارات في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بدعم العمل على زيادة مشاركة المرأة وتحسين وضعها في سلاسل قيمة منتجات الألبان في إثيوبيا وأفغانستان ورواندا وكينيا؛ وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال تجارة القطن في الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، وبوليفيا وبيرو، وكولومبيا؛ وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال تجارة المنيهوت والكينوا في بليز وبوليفيا؛ والذرة الصفراء في غواتيمالا.

تاسعا- توفير الرعاية الاجتماعية للمرأة

٣٦ - إن تحقيق الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية على نطاق واسع من قبيل تحويلات الدخل وتوفير الخدمات العامة هدف مدرج في مختلف الأطر الدولية وأحد الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة وهو الهدف ١-٣، الذي يحث الدول على تنفيذ نظم وتدابير ملائمة وطنيا للحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا للإنجاز، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠. ولا تستفيد النساء من الحماية الاجتماعية لأنهن فقيرات بصورة غير متناسبة، ولأنهن أيضا يتحملن عبئا غير متناسب يتمثل في رعاية الأطفال، والمرضى والمسنين والفئات الضعيفة من السكان في غياب الخدمات الاجتماعية المقدمة لعموم الناس. ولن يساعد تعميم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية الميسورة التكلفة في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي والإسكان وغيرها، المحددة بما يتمشى مع الأولويات الوطنية التي تستجيب للثغرات الرئيسية وتعكس الحيز المالي القائم، على التصدي لعدم استقرار الدخل من جراء فقدان الوظائف فحسب، ولكنه سيحمي أيضا أولئك الذين يعملون بالفعل من الوقوع في الفقر. ولكي تكون هذه التدابير فعالة، يتعين أن تكون جزءا من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية الأشمل التي توجه الإنفاق العام نحو إيجاد فرص عمل وتأمين الدخل وتوفير العمل اللائق للمرأة. ويعد الاتساق بين سياسات الحماية الاجتماعية، من جهة، والسياسات المتعلقة بالعمالة وسوق العمل والأجور، من جهة أخرى، أمرا أساسيا من أجل ضمان كفاءة نظم الحماية الاجتماعية وفعاليتها وشمولها للجميع واستدامتها. وثمة أدلة متزايدة تشير إلى أن تدابير الحماية الاجتماعية كان لها دور فعال في المساعدة على تخفيف أثر الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على الفئات الضعيفة من السكان، حيث كانت بمثابة عامل

مؤثر في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تأجيج الطلب المحلي، والتخفيف من حدة الفقر والحد من الاستبعاد الاجتماعي[١٩].

٣٧ - ووضعت مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية لعام ٢٠٠٩ إطار عالميا فريدا يركز على تحقيق التغطية الشاملة[٢٠]. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، نجح العديد من البلدان النامية والصاعدة في اتخاذ تدابير لتنفيذ المبادرة[٢١]. ومن بين هذه البلدان، أدخل كل من الأرجنتين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وشيلي، والصين، وغانا، وفييت نام، والمكسيك، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، وهايتي، والهند عناصر هامة من قبيل الاستحقاقات الأسرية والحصول على التعليم والخدمات الصحية. والتزم كل من إكوادور، وبنن، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتوغو، وكمبوديا مؤخرا بالشروع في إرساء الحدود الدنيا الخاصة بها للحماية الاجتماعية.

٣٨ - وتبين البحوث أن البلدان المنخفضة الدخل التي لا توجد لديها خطط قائمة في مجال الحماية الاجتماعية قد تبدأ بتوفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية وتوسيع نطاق برامجها تدريجيا بحيث تشمل تقديم التحويلات النقدية أو توفير سبل الحماية لليد العاملة بالقدر الذي يسمح به الوعاء الضريبي[٢٢]. ويتميز هذا النهج التراكمي بحساسيته للحيز المالي المتاح للبلدان ذات المستويات الإنمائية المتباينة، ويأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة بكل بلد على حدة فيما يتعلق بتمويل الحماية الاجتماعية. وقد ثبت أيضا أن إعادة تخصيص النفقات العامة الحالية واستخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة هي سبل فعالة لتوفير الحيز المالي اللازم لتمويل مبادرات الحماية الاجتماعية. ويمكن أن تشمل هذه الجهود تقييم تخصيص اعتمادات الميزانية في الوقت الراهن، والاستعاضة عن الاستثمارات ذات التكلفة العالية والتأثير المنخفض باستثمارات يمكن أن يكون لها أثر اجتماعي - اقتصادي أكبر وأن يتمخض عنها المزيد من النتائج فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، تفيد منظمة العمل

---

(١٩) International Labour Organization, *World Employment Social Outlook: Trend 2015* (Geneva, 2015).

(٢٠) اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٢١) International Labour Organization, *Conclusions concerning the recurrent discussion on social protection (social security)*, International Labour Conference, one-hundredth session, PR No. 24, Report of the Committee for the Recurrent Discussion on Social Protection (Geneva, International Labour Office, 2011).

(٢٢) World Bank, World Development Indicators. Available from http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators) تم الاطلاع عليها في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥).

الدولية بأن سري لانكا، وكمبوديا، وكوستاريكا، وموريشيوس قد خفضت نفقات الدفاع والأمن لزيادة الإنفاق في القطاعات الاجتماعية التي يستفيد منها النساء والأطفال في المقام الأول[٢٣].

عاشرا - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم المقدَّم من جانب وكالات الأمم المتحدة للتعامل مع الأولويات الوطنية بشأن الحماية الاجتماعية للمرأة

٣٩ - وضعت الدول الأعضاء عددا من السياسات لكفالة توفير الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الإجازة الوالدية، وخدمات الرعاية وبرامج المساعدة الاجتماعية. كما أن توفير إعانات السكن والتأمين الصحي عنصران مهمان في استراتيجيات الحماية الاجتماعية. ومن أجل تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء وكفالة حصولهن على الضمان الاجتماعي، قام الأردن بتوسيع فرص الحصول على تأمين الأمومة من خلال قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٤. ويشمل القانون أيضا النساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص والنساء العاملات في المشاريع الصغيرة، بمن فيهن النساء في المناطق الريفية. وفي كندا، تشمل برامج تأمين الدخل استحقاقات الأسرة، ونظاما للدخل التقاعدي واستحقاقات التأمين على العمل، التي توفر المساعدة للعمال المرضى والحوامل، والرعاية لحديثي الولادة، والأطفال المتبنين أو المصابين بحالات حرجة أو أفراد الأسرة الذين يعانون من أمراض خطيرة فضلا عن ضمان تكملة الدخل للمسنين ذوي الدخل المنخفض. ويمتثل نظام الضمان الاجتماعي في كوبا للمبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، ويكفل الحماية الكافية للعاملين وأسرهم ويشمل ضمانات بإجراء تحويلات الدخل خلال فترات التوقف عن العمل. وفي النرويج، يمنح نظام التأمين الوطني للمواطنين الحق في مجموعة من الفوائد، بما فيها معاشات التقاعد واستحقاقات الوراثة، ومعاشات العجز، وبدل تقييم العمل، واستحقاقات الإصابة المهنية واستحقاقات المرض واستحقاقات الأسر الوحيدة الوالد واستحقاقات المرض المتعلقة بمرض العامل نفسه، أو مرض أحد أبنائه أو ذوي قرباه. ويقدم نظام الضمان الاجتماعي في إسبانيا استحقاقات تستهدف النساء، من قبيل المعاشات التقاعدية للأرامل والنساء اللائي انفصلن عن أزواجهن بشكل قانوني أو طلقن؛ ويكفل خفض رسوم الضمان الاجتماعي لبعض النساء، من أجل تحفيز تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف دائمة؛ ويوفر المزيد من

(٢٣) International Labour Organization, *World Social Protection Report 2014/15: Building Economic Recovery, Inclusive Development and Social Justice* (Geneva, 2015).

الاستحقاقات للنساء في الوظائف التي يمثلن فيها تمثيلا ناقصا؛ واستحقاقات تتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء اللائي وقعن ضحايا أعمال عنف.

٤٠ - وتقدم السنغال خدمات الرعاية الصحية المجانية لذوي الإعاقة، وتعمل على توسيع نطاق التغطية الشاملة في مجال الرعاية الصحية للأطفال الصغار وإجراء عمليات الولادة القيصرية بالمجان في بعض المناطق. وترى سنغافورة أن القابلية للتوظيف وإيجاد فرص العمل هما أفضل أشكال الحماية الاجتماعية. ويوجد لدى البلد برنامج محدد للادخار القائم على الاشتراكات الإلزامية يسمى صندوق الادخار المركزي، يمكن من خلاله نقل المدخرات التي تزيد عن المتطلبات الإلزامية إلى الزوج أو الزوجة. وتقوم الحكومة أيضا بدفع مبالغ مكافئة لمدخرات الوالدين لصالح الأبناء. وتربط توغو الادخار بالحماية الاجتماعية من خلال تشجيع المدخرات الجماعية ورابطات القروض.

٤١ - وتوجد لدى بيرو أربعة برامج رئيسية ذات صلة بالمرأة والحماية الاجتماعية هي: برنامج عمل للشباب الذين يعانون من الفقر؛ وبرنامج وطني لمساعدة الأطفال حتى سن ١٩ سنة في الحصول على الخدمات الصحية والتغذية والخدمات التعليمية، ويوفر التحويلات النقدية للأسر المعيشية المستفيدة؛ وبرنامج لتحسين ظروف السكن للأسر التي تفتقر إلى الموارد أو تعيش في مناطق شديدة الخطورة؛ وبرنامج للمعاشات التقاعدية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر وليس لديهم سبيل للانضمام إلى نظام للمعاشات التقاعدية يقوم على تسديد الاشتراكات. ولأغراض رصد الحماية الاجتماعية، توجد لدى كولومبيا أدوات لجمع البيانات وتحليل الإحصاءات عن المستفيدين، بمن فيهم ذوو الإعاقة.

٤٢ - استحدثت قطر مؤخرا نظاما للتأمين الصحي الاجتماعي يوفر تغطية بالتأمين الصحي الأساسي الإلزامي للمواطنين والمقيمين والزوار. وتوفر استراتيجية الحماية الاجتماعية التي تنتهجها قطر التعليم الإلزامي للبنين والبنات على حد سواء واستحقاقات الرعاية الاجتماعية شهرياً للفئات المشمولة بقانون التأمين الاجتماعي (الأرامل، والمطلقات، والزوجات المهجورات، والأشخاص المعوقون، والأسر المحتاجة، وأسر المسنين، وأسر المفقودين). وتشمل الاستراتيجية الوطنية للصحة العقلية صحة المرأة في إطار الإدارة الطويلة الأجل للأمراض والمشاكل من قبيل الاكتئاب، واكتئاب ما بعد الولادة، والعنف العائلي. ويوفر الأردن مجاناً، في إطار استجابته الإنسانية للأزمة في الجمهورية العربية السورية، خدمات الرعاية الصحية، وخدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال إلى ما يقدر بنحو ٦٢٠ ٠٠٠ لاجئ سوري يعيشون داخل حدوده. وتوضع جميع حالات الولادات تحت

الإشراف الطبي الكامل بنسبة ١٠٠ في المائة، ولا توجد تقارير عن حالات وفيات ناجمة عن الولادة.

٤٣ - وتدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة فييت نام في تعميم أهداف المساواة بين الجنسين ورصدها في الخطة الوطنية الرئيسية للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠. وفي السلفادور، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، التقرير المعنون ''مكافحة عدم المساواة من الجذور: الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين''، الذي يوفر إطارا ومنهجية لتحليل الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في بلدان أمريكا الوسطى، وهي بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس. وبدأت إندونيسيا بإعداد تقرير مماثل.

حادي عشر - التصدّي لعمل المرأة غير المأجور في مجال الرعاية

٤٤ - لا يزال عبء عمل الرعاية غير المأجور على النساء والفتيات يحد من قدرتهن على المشاركة على قدم المساواة في التعليم والعمالة المأجورة، والحصول على دخل يتناسب مع دخل الرجل، والمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية. غير أن النساء، لا سيما الفقيرات منهن، يواجهن عقبات عديدة ومتداخلة ومتنوعة تحول دون تمتعهن بالحقوق وذلك بسبب مسؤوليات الرعاية التي يضطلعن بها طوال حياتهن. وتسهم التنميطات الجنسانية التمييزية، التي تنظر إلى المرأة أساساً باعتبارها مقدمة الرعاية في المنزل، في هذا التوزيع غير المتكافئ للعمل وفي إطالة أمده. وتظل معالجة المسؤوليات المتعلقة بالرعاية عنصرا أساسيا في التزامات الدول بكفالة تحقيق المساواة بين الجنسين في المنزل وفي العمل، وفي المجتمع بصورة أعمّ. ويبرز العمل غير المأجور في مجال الرعاية بوضوح في الالتزامات العالمية بتحقيق المساواة بين الجنسين، ومنها إعلان ومنهاج عمل بيجين، وتقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، والهدف ٥ المقترح من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لأن التوزيع غير العادل لمسؤوليات الرعاية غير المأجورة هو في آن معاً سبب ونتيجة لعدم التكافؤ البنيوي، وبالتالي يجب التصدي له لكي تفضي التدخلات السياساتية إلى تغيير الوضع القائم.

٤٥ - ويجب على الحكومات الاعتراف بعبء أعمال الرعاية غير المأجورة الملقى على كاهل النساء والفتيات والحد منه وإعادة توزيعه، لأنه يحد بشدة من وقتهن وفرصهن، الأمر الذي يديم تهميشهن اقتصادياً ويحول دون تمتعهن بكثير من الحقوق، بما فيها الحق في العمل

المأجور والتعليم وتنمية المهارات. وينبغي تحقيق ذلك من خلال السياسات الوطنية وفي استراتيجيات المساعدة الإنمائية التي تستثمر في خدمات الرعاية وتوفر التحويلات الاجتماعية إلى مقدمي الرعاية، والاستثمار في البنية التحتية الأساسية، من قبيل الكهرباء، ومرافق الصرف الصحي، والمياه المنقولة بالأنابيب، التي يمكنها أن تحد من مشقة أعمال الرعاية، لا سيما في المناطق الريفية. ويمكن تيسير الاعتراف بعمل المرأة غير المأجور في مجال الرعاية وتقييمه بإجراء استقصاءات منتظمة عن استخدام الوقت لتحديد وقياس عمل المرأة والرجل غير المأجور، بما في ذلك العمل في مجال الرعاية، وإدماج هذه القيم في نظم الحسابات القومية وقياس مساهمات المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذه المبادرات، إلى جانب إعداد الحسابات الفرعية للأسر المعيشية، مفيدة بشكل خاص في حساب مساهمات أعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والاعتراف بها وإبرازها للعيان.

ثاني عشر – التدابير التي اتخذتها الدول والدعم الذي قدمته وكالات الأمم المتحدة للاعتراف بالعمل غير المأجور في مجال الرعاية الذي تقوم به المرأة والحدّ منه وإعادة توزيعه

٤٦ – تمكِّن استحقاقات الإجازة الوالدية الحكومات من الاعتراف بالعمل غير المأجور في مجال الرعاية والحد منه وإعادة توزيعه، وتدعم التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية. وأبلغ معظم البلدان بأنه لديه نظما لإجازات الأمومة المأجورة، ويدفع الكثير من البلدان أيضا استحقاقات إجازة الأبوة، من قبيل حصة الأب في النرويج. وفي كمبوديا، تشمل قوانين العمل أحكاما تتعلق بالنساء العاملات، بما في ذلك إجازة الأمومة والتزام المؤسسات التي تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل بتوفير مرافق لرعاية الأطفال. وتدعو الاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين التي وضعت مؤخرا إلى زيادة إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية النهارية ورياض الأطفال الموجودة في الأحياء. ولدى مصر أيضا قوانين عمل تشمل أحكاما تتعلق بإجازة الأمومة، كما تمنح إسبانيا وكندا استحقاقات إجازة الأمومة المدفوعة الأجر.

٤٧ – وإمكانية العمل في رعاية الأطفال تعزز الحد من عمل المرأة غير المأجور في مجال الرعاية وتعيد توزيعه. وتدعم كوبا دخول المرأة إلى الحياة الاقتصادية المأجورة من خلال ضمان التعليم ما قبل المدرسي في مرافق رياض الأطفال في جميع أنحاء البلد. وتهدف سنغافورة إلى تشييد ما يكفي من مرافق رعاية الأطفال لاستيعاب نصف عدد الأطفال في كل مجموعة سكنية بحلول عام ٢٠١٧. وفي الجمهورية الدومينيكية، تقدم الحكومة إعانات

من أجل تشييد مراكز لرعاية الأطفال. وتساعد الجهود التي بذلتها حكومة اليابان مؤخرا لزيادة خدمات رعاية الأطفال ومدة الإجازة الوالدية تساعد على الحد من عبء رعاية الأطفال وإعادة توزيعه داخل الأسرة المعيشية، وتساعد أيضا على تحويل جزء من المسؤولية في إطار الرعاية إلى القطاع العام. وتشكل هذه الجهود أيضا جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لتعزيز مشاركة الإناث في القوة العاملة، بسبل منها توفير فرص عمل للنساء في الميدان الاجتماعي والقطاع العام وإضفاء الطابع المهني عليها.

٤٨ - وتقلل البلدان أيضا من عبء العمل غير المأجور في مجال الرعاية بتوفير خدمات الرعاية للمسنين. وتتيح سنغافورة الرعاية المؤقتة في عطلة نهاية الأسبوع في تسعة مراكز في جميع أنحاء البلد، وارتفع عدد دور رعاية المسنين التي تقدم الخدمات المؤقتة إلى ١٧ مركزا. وتقدم سنغافورة أيضا منحاً لتدريب مقدمي الرعاية تغطي مصروفاتهم أثناء تلقيهم التدريب.

٤٩ - وبغية معالجة مسائل العمل والأسرة، نفذت الحكومة الإسبانية حملات تدعو إلى التوعية والمساعدة على تغيير القوالب النمطية بشأن أدوار الجنسين، ونفذت برنامجا للمساواة بين الجنسين والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وبالمثل، نفذت كولومبيا حملات تدعو إلى التوعية بشأن تقسيم العمل بين الجنسين في الأسرة المعيشية. ولدى بيرو دليل لأفضل الممارسات في التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وفي سنغافورة، يتيح مزيد من أرباب العمل ترتيبات عمل مرنة للموظفات.

٥٠ - وتجمع كمبوديا إحصاءات عن العمل المأجور والعمل غير المأجور على حد سواء، ودعمت السنغال، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، دراسة عن مساهمة العمل المترلي للمرأة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي كندا، يوفر المسح الاجتماعي العام بشأن استخدام الوقت مقاييس هامة لتوزيع العمل المأجور والعمل غير المأجور، بما في ذلك المؤشرات الجنسانية المتعلقة بمتوسط عدد الساعات اليومية المخصصة لأداء الأعمال بأجر، والأعمال المترلية والأعمال غير المأجورة في مجال الرعاية، كما يتضمن المسح، اعتبارا من عام ٢٠١٥، سؤالا عن استخدام التكنولوجيا. وتدرج بيرو العمل غير المأجور في الحسابات القومية ولديها حساب فرعي وطني للعمل المترلي.

ثالث عشر - الاستنتاجات والتوصيات

٥١ - على الصعيد العالمي، لم يؤد الانتعاش الاقتصادي البطيء إلى خلق فرص عمل. وأسفر الطلب الكلي الأضعف من المتوقع عن إطالة فترة الانتعاش الاقتصادي في كثير من البلدان. ويشكل النمو غير المنشئ للعمالة مشكلة يجب التصدي لها بسرعة عاجلة

من خلال إعادة تركيز أهداف الاقتصاد الكلي على إيجاد فرص العمل والمساواة بين الجنسين لا على استقرار الأسعار وتصحيح أوضاع المالية العامة. ولم يعد بمقدور صانعي السياسات أن يتجاهلوا المسائل المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمرأة أو المساواة بين الجنسين عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذها، ليس بهدف توليد النمو الاقتصادي الشامل فحسب بل أيضا لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق مزيد من الرفاه.

٥٢ - وتعترف الدول الأعضاء على نحو متزايد بأهمية الالتزامات المتعلقة بتوفير العمل اللائق من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية على نطاق أوسع. ورغم هذا، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مختلفة في مجال السياسة العامة لمواصلة إزالة الحواجز التي تحول دون دخول المرأة إلى سوق العمل، بما في ذلك تنمية المهارات، وسياسات سوق العمل النشطة، وتوفير القدر الكافي من الحماية الاجتماعية، وتوفير الضمانات فيما يتعلق بحقوق العمال عن طريق التفاوض الجماعي، والتقيد بقواعد مكان العمل ومعاييره، وإتاحة إمكانية وصول المرأة إلى الأصول المنتجة.

٥٣ - ويتطلب وضع سياسات تعزز المساواة بين الجنسين أيضا دراسة العمل المأجور والعمل غير المأجور. وهذا ما يعني تحديد أولويات النفقات العامة التي تخفف من عبء العمل غير المأجور في مجال الرعاية، والاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات، وإعادة توزيع العمل في مجال الرعاية بزيادة توافر خدمات الرعاية الجيدة والإعانات.

٥٤ - ومن أجل التشجيع على تهيئة بيئة مواتية لسياسات الاقتصاد الكلي المراعية للمنظور الجنساني، وكفالة توفير العمل اللائق للمرأة، وتشجيع مباشرة المرأة للأعمال الحرة، وتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة، والدعم الفعال للاعتراف بالعمل غير المأجور في مجال الرعاية والحد منه وإعادة توزيعه، تشجِّع الدول الأعضاء على النظر في التدابير والإجراءات التالية في مجال السياسة العامة:

(أ) إدماج الجنسانية في تحليل الاقتصاد الكلي ووضع استجابات في مجال السياسة العامة، وتوسيع نطاق أهداف سياسات الاقتصاد الكلي لتعزيز التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان؛

(ب) تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي العالمي من خلال اعتماد تدابير منسقة ومترابطة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي تضع المساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، والحصول على عمل لائق للمرأة في صدارة أهداف النمو الاقتصادي وتزيد أيضا من الفسحة المالية المتاحة من أجل دعم تلك الأهداف؛

(ج) تعزيز السياسات المالية والنقدية التي لا تساعد فحسب في التقليل من فقدان فرص العمل إلى أدنى حد في أوقات الأزمات، بل تسرّع أيضا جهود الإنعاش من خلال التأثيرات المضاعفة التي تستهدف العمالة النسائية؛

(د) دعم النهوض بفرص العمالة اللائقة لفئات متنوعة من البالغات والشابات من خلال إلغاء القوانين والسياسات التمييزية، وتوسيع نطاق حقوق التفاوض الجماعي، ودعم القوانين الداعية إلى المساواة في الأجر والسياسات الأخرى لسوق العمل النشطة؛

(هـ) التصدي للحواجز الجنسانية التي تحول دون مباشرة المرأة للأعمال الحرة وعدم إمكانية اكتساب مهارات الأعمال الحرة، والمهارات التقنية والمهنية؛

(و) تشجيع السياسات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية والحصول على عمل لائق وتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تملكها المرأة وتنميتها، بسبل منها الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات المالية؛

(ز) ضمان ترقية مزيد من النساء للمناصب القيادية ليكنَّ قدوة ومرشدات لغيرهن من الشابات، وتوسيع نطاق البرامج الإرشادية لتوفير التوجيه والدعم في مجال الأعمال للنساء اللواتي يمارسن أعمالا حرة؛

(ح) إجراء إصلاحات في القطاعين العام والخاص على حد سواء لزيادة الحصة من العقود الممنوحة إلى الأعمال التجارية الصغيرة التي تمتلكها النساء؛

(ط) إعادة تخصيص النفقات العامة الحالية واستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة للقيام تدريجيا بالتخطيط لنظام عالمي للحماية الاجتماعية واستحداثه وتنفيذه، ويكون مراعيا للمنظور الجنساني، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، بغية توسيع التغطية لتشمل النساء الفقيرات والضعيفات؛

(ي) تشجيع الاعتراف بالعمل غير المأجور في مجال الرعاية من خلال جمع البيانات عن استخدام الوقت، ودراسة مقدار الوقت الذي تستهلكه النساء والفتيات للنهوض بأعباء العمل غير المأجور في مجال الرعاية، وإنشاء حسابات فرعية لتحديد قيمة هذا العمل في مجال الرعاية وإسهامه في الاقتصاد الوطني؛

(ك) دعم التدابير الرامية إلى الحد من العمل غير المأجور في مجال الرعاية وإعادة توزيعه داخل الأسرة المعيشية وبين الأسرة المعيشية والدولة من خلال عمل الدولة

أو المجتمع المحلي على توفير خدمات رعاية الطفل، والإجازة الوالدية، وترتيبات الدوام المرنة، ومرافق وخدمات الرعاية الصحية المجانية أو الميسورة التكلفة، والهياكل الأساسية الجيدة، والتكنولوجيا الموفرة للوقت؛

(و) العمل بصورة منتظمة على جمع وتحليل وتعميم البيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية المتعلقة بعمالة المرأة ومباشرتها للأعمال الحرة، وحصولها على العمل اللائق والحماية الاجتماعية، مع رصد أثر التدابير السياساتية ذات الصلة.

٥٥ - وتُشجَّع منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية على دعم الدول الأعضاء فيما يلي:

(أ) إدراج منظورات جنسانية في مجال تحليل سياسات الاقتصاد الكلي، وتوفير معلومات يُسترشَد بها في تخطيط وتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي التي تعزز النمو الشامل للجميع والمساواة بين الجنسين؛

(ب) وضع وتنفيذ سياسات وبرامج بهدف تعزيز إمكانية حصول المرأة على فرص العمالة اللائقة لإتاحة التمتع بمزيد من حقوق الإنسان، وتحسين أحوال المعيشة، وتحسين التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية، لفئات منها مباشِرات الأعمال الحرة، والعاملات لحسابهن الخاص.

(ج) وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لدعم المرأة في مباشرة الأعمال الحرة، وإتاحة الفرص، على وجه الخصوص، للمشتغلات حديثا في الأعمال الحرة، إضافة إلى الفرص المفضية إلى توسيع نطاق الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة القائمة التي تمتلكها النساء؛

(د) تأمين الموارد اللازمة لتصميم وتنفيذ وتقييم برامج الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، بدءا من الحماية الأساسية وتوسيع نطاق التغطية تدريجيا ليشمل طائفة أوسع من تدابير الحماية؛

(هـ) الاعتراف بعبء العمل غير المأجور في مجال الرعاية على النساء والفتيات والحد منه وإعادة توزيعه؛

(و) جمع وتحليل وتعميم البيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية المتعلقة بمباشرة المرأة للأعمال الحرة، وحصولها على العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وتوزيع العمل غير المأجور في مجال الرعاية وتقييمه.